حال تطبيق الشروط المذكورة في المبادرة؛ فإن العديد من المنافع سوف تتحقق، منها تنظيم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي، وفتح المجال للشركات الصريحة والجادة للعمل، كما ستسمح عملية التقييم والتصفية بفتح المجال للمستثمرين الجادين الذين يجلبون الخبرة والتنافسية للسوق، مما سيساهم في تحسين موقع السلطنة في تصنيف ممارسة الأعمال التجارية الصادر من البنك الدولي.

متغيرات مهمة

وتعليقا على الامكانيات الكبيرة التي يتيحها قطاع رأس المال لتمويل المشروعات الاستراتيجية قال لؤي بطاينة الرئيس التنفيذي لشركة اوبار كابيتال إن احد المتغيرات المهمة في الوقت الحالي هي اتجاه الحكومة لخفض تدخلها المباشر في الاقتصاد وإعطاء مزيد من الأولوية لزيادة دور القطاع الخاص، ويتطلب ذلك تشجيع القطاع الخاص على ضخ استثمارات كبيرة، وفي هذا السياق فإن قطاع التمويل لديه امكانيات جيدة للمساهمة في تمويل كافة المشروعات وتنشيط الاقتصاد.

ويرصد لؤي بطاينة ان هناك سبلا عديد يمكن أن تفتح آفاقا جديدة ومبتكرة لتمويل المشروعات فهناك على سبيل المثال إمكانية اصدار أدوات مالية جديدة وهناك عمليات الاكتتاب الأولى للشركات في سوق مسقط وما هو مزمع من مواصلة تخصيص بعض الشركات الحكومية، موضحا ان عملية التخصيص تنطلق من الرؤية المستقبلية للسلطنة ٢٠٢٠ وتستند إلى الخطط التنموية الخمسية وخصوصاً السابعة والثامنة والتي بدأت بها عمليات التخصيص سواء في قطاعي الكهرباء والاتصالات أو في جانب من قطاع النقل، وأضاف لؤي بطاينة أنه في حال طرح بعض الشركات للاكتتاب العام من خلال طرح حصص منها في السوق المالي فإن ذلك يحقق كثير من النتائج الايجابية منها زيادة العمق في السوق المالي وحركته وزيادة القيمة السوقية للسوق وأحجام التداول والقدرة لاحقاً على جذب واستقطاب رؤوس الأموال والصناديق الأجنبية للاستثمار في السوق المالي، واضافة الى ما سبق تتضمن التأثيرات الايجابية المتوقعة لتخصيص الاستثمارات الحكومية ان التخصيص فتح الباب أمام القطاع الخاص للمشاركة في مشروعات جديدة وبالتالي زيادة مسؤولية القطاع نحو دعم اقتصاد الدولة وايجاد الوظائف في القطاعات المختلفة وتقديم فرص للمستثمرين لتحقيق عوائد جيدة.

واوضح الرئيس التنفيذي لشركة اوبار كابيتال أن إدارة أزمة تراجع أسعار النفط ناجحة حتى الآن من حيث ترشيد الانفاق واختيار مجموعة من مشروعات الخطة الخمسية تكون ذات أولوية في التنفيذ كما أنه من الجانب المالي سيطرت الحكومة على عجز الموازنة وتمكنت من الاقتراض من الخارج بأسعار فائدة جيدة، ويتزامن ذلك مع اتجاه أسعار النفط العالمية نحو الارتفاع الامر الذي يقلل من الضغوط على الموازنة العامة، وعلى صعيد التدابير الاقتصادية لزيادة التنويع الاقتصادي تأتي مبادرات البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي «تنفيذ»وهي تحمل أهمية أكبر لتحقيق استدامة النمووتنويع الاقتصاد وزيادة روافده.

تنفيذ .. آفاق واعدة للنمو

إطلاق ٧٤ مبادرة ومشروعًا رئيسيًا وإرساء ثقافة عمل جديدة

تسعى مبادرات البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي «تنفيذ» إلى إرساء ثقافة عمل جديدة في اقامة وتطوير الخطط والمشروعات الوطنية ذات الأهمية، ويستهدف «تنفيذ» نقل استراتيجيات النمو من مرحلة التخطيط إلى مستوى التنفيذ الفعلي، وتشمل آليات البرنامج تحديد المسؤوليات والموارد والجداول الزمنية للتنفيذ، ووضع معاييرومؤشرات واضحة لقياس الأداء، والخروج بتقارير دورية عن تنفيذالمبادرات والمشروعات.

وتوصل البرنامج إلى ثلاثة من قطاعات التنويع الاقتصادي المضمنةفي خطة التنمية الخمسية التاسعة وهي السياحة والصناعاتالتحويلية والخدمات اللوجستية، إضافة إلى قطاعين ممكنين داعمينلنمو هذه القطاعات، ويعمل «تنفيذ» عبر ثمانية مراحل تمتد على مدار سنوات الخطة الخمسية وبعضها يمتد للخطة التنموية المقبلة، ودخل « تنفيذ» فعليا الى مرحلة تنفيذ المشروعات مع بداية العام الجاري، وتم بالفعل عقد شراكات مهمة لتنفيذ عدد من المشروعات التي توصلت اليها المختبرات فيما يتواصل العمل حاليا في البحث عن مستثمرينمحتملين لعدد من المشروعات التي تعد متاحة حاليا لمن يرغب فيتبنيها واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لها.

ويتبنى «تنفيذ» ٧٤ مبادرة ومشروعا رئيسيا في حين يصل إجماليعدد المبادرات والمشروعات الرئيسية والفرعية الى١٢١ تتوزع بين ٣١ مبادرة في قطاع الصناعات التحويلية، وفي مجال السياحة خرجتالمختبرات التي تمت في برنامج «تنفيذ» بـ ٤٥ مبادرة وتضمن القطاعاللوجستي ١٥ مبادرة ويختص قطاع المالية والتمويل المبتكر بـ ١٦ مبادرة و١٤ مبادرة في قطاع سوق العمل والتشغيل، ويتم تقسيم المبادرات الى رئيسية وفرعية لان بعض المشروعات والمبادرات الرئيسية يندرج تحتها عدة مشروعات فرعية، فهناك مثلا مبادرة زيادة الإنتاجالمحلي من الإسمنت المدرجة ضمن مشروعات قطاع الصناعاتالتحويلية للمواد غير المعدنية ويندرج تحتها خمسة مشروعات هيمصنعان جديدان للإسمنت الرمادي ومصنع إسمنت أبيض ومنشأتانلطحن الإسمنت، ويمتد ذلك على عدد من المشروعات والمبادراتالرئيسية الموزعة في مختلف القطاعات والتي تعتبر مظلة تنضوي تحتها عدة مشروعات ومبادرات تفصيلية.

وتقوم الوزارات والجهات المعنية إلى جانب القطاع الخاص بمتابعة تنفيذ كل مشروع ومبادرة بدعم من وحدة دعم التنفيذ والمتابعة الخاصة بكل قطاع، ومنذ الاعلان رسميا عن مبادرات البرنامج تتوالى متابعة حثيثة لسير تنفيذ المبادرات، ويتمثل دور وحدة دعم التنفيذ والمتابعة فياجتماعات اللجان التسييرية التي تعقد بصفة شهرية في متابعة تطورتنفيذ المبادرات التي خرج بها البرنامج وتقديم الدعم والتعاون معمكتب التنفيذ في الوزارات والجهات المعنية، وفي اجتماعات فرقالعمل القطاعية

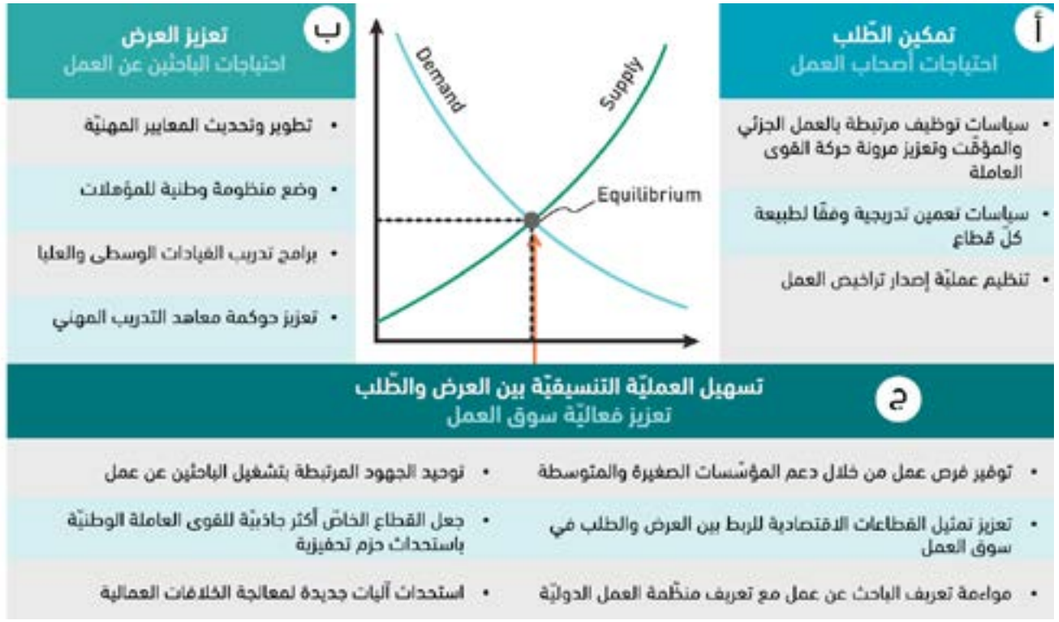

وأصحاب المشروعات، والتنسيق بين أصحاب المصلحةوالمعنيين بالتنفيذ للتأكد من جودة الاداء وتنسيق فرق العمل فيمابينها، إضافة إلى تقديم الدعم المتعلق بتوفير المعلومات عن الفرصالمحتملة للقطاعات المستهدفة، ووضع خطط العمل ومتابعة تطبيقمؤشرات الأداء ورفد وحدة دعم التنفيذ والمتابعة بنتائج تطبيق هذهالمؤشرات من قبل الوزارات والجهات المعنية، وعلى سبيل المثال يتممتابعة تطور سير العمل في المبادرات الخاصة بقطاع سوق العملوالتشغيل والآليات والموقف التنفيذي لكل مبادرة، ويتابع فريق عملالمبادرة المنهجية المقترحة لتنظيم عمل تشغيل القوى العاملة الوطنيةوتنظيم استقدام القوى العاملة الوافدة لقطاع الإنشاءات.

وفي قطاع اللوجستيات تقوم وحدات المتابعة والتنفيذ بدراسةالتحديات التي تواجه المبادرات ووضع الحلول المناسبة للدفع بها نحوالتنفيذ، واستعراض مؤشرات الأداء الخاصة بالمبادرات واتخاذالإجراءات المناسبة لضمان تطورها وتنفيذها، وفي تفاعل جيد للغاية من قبل القائمين على متابعة تنفيذ المبادرات تم مؤخرا خلال اجتماع اللجنة التسييرية لقطاع اللوجستيات إضافة مبادرة جديدة للقطاعاللوجيستي تتعلق بسوق العمل لتأسيس الجمعيات المهنية بالتنسيقمع الجهات ذات العلاقة.

ويعطى «تنفيذ» أهمية كبيرة لقطاع الصناعات التحويلية الذي يساهم حاليا في الناتج المحلي الاجمالي بنحو ٥,٣٣ مليار ريال، وتم رصد ومناقشة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي وتحليلهاواقتراح برامج ومشروعات محدده قابلة للتنفيذ في السلطنة بهدف رفعمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع إضافة إلى توفيرفرص عمل مستدامة وجاذبة للعمانيين. وإضافة للمشروعات التي تم اقتراحها خلال المختبرات فقد حدد المشاركون في «تنفيذ» ممكنينأساسيين لتطوير قطاع الصناعات التحويلية أولهما الابتكار الصناعي والذي يعد أهم الركائز التنافسية للقطاع الصناعي وكان قطاع الطاقة الممكن الثاني الذي ركزت عليه مختبر الصناعات التحويلية، وتتولى وحدة دعم التنفيذ والمتابعة متابعة الموقف التنفيذيللمبادرات ووضع جدول زمني واضح ومحدد للبدء في تنفيذ بعضالصناعات في مجال البتروكيماوياتوالصناعات التعدينية والمعادنإلى جانب الأغذية والطاقة ومشاريع الابتكار بهدف تطوير هذا القطاعوزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي للسلطنة، ومن بين المشروعات الجاري متابعتها حاليا الموقف التنفيذي لإنشاء مصانعووحداتأسمنت بصحار والدقم والتي يتوقع تشغيلهما بحلول العام ٢٠٢٠،وتطوير صناعات جديدة قائمة على الألمنيوم والحديد في صحار مثلأنابيب البولي ايثيلين تريفثالات، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع أوكتالفي صلالة لإنتاج رقائق البولي ايثيلين تريفثالات وتصنيع البتيومينوصناعة السقالات وأجزائها، وتعزيز الصناعات المتعلقة بمنتجاتالتمور والألبان، ومعالجة الخضراوات والفواكه وتعليب الأسماك،ووضع سياسة بيئية وطنية خاصة بقطاع الطاقة بهدف التوسع فيقطاعات الصناعات التحويلية، بما في ذلك تنويع مصادر الطاقةوإنشاء مركز بحثي متطور للصناعات التحويلية وتدعيم مركز الابتكارالصناعي الحالي وغيرها من المبادرات.

ويحمل القطاع آفاقا واعدة للغاية للنمو اذ تستهدف المؤشرات العامةلقطاع الصناعات التحويلية المستهدفة ضمن هذه المرحلة من «تنفيذ»زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٢٠ ،وضخ استثمارات أجنبية ومحلية مباشرة بما لا يقل عن ٩ مليارات ريالعماني بحلول ٢٠٢٠، وزيادة عدد الشاغلين للوظائف الجدد التييوفرها قطاع الصناعات التحويلية من٢٦٧،٤٠٠ في عام ٢٠١٦م إلى٢٨٠،٦٠٠ بحلول ٢٠٢٠، وتشمل المشروعات التي خرجت من «تنفيذ»تعزيز الطاقة الإنتاجية لمصنع أوكتال لإنتاج رقائق البولي إيثيلينتريفثالات، ومصنع لإنتاج أنابيب البولي إيثيلين تريفثالات، ومصنعلإنتاج الأسمدة الأمونية، ومصنع انتاج اغشية العزل المائي الحجري، وفي الصناعات المعدنية تتضمن المشروعات توسيع مصنع صحارللألمنيوم لإنتاج السائل المعدني وتصنيع السقالات

وأجزائها وصناعاتالألمنيوم التكميلية ومنتجات الصلب، ومصنع لتصميم وصناعة أدواتالقطع المعدنية والقوالب. وفي صناعات المواد غير المعدنية تتضمنالمشروعات زيادة الإنتاج المحلي من الإسمنت، وفي الصناعاتالغذائية تتضمن مصنع تجهيز ومعالجة الخضروات، وتجهيز وتعليبالمأكولات البحرية، وإنشاء مزرعة ألبان متكاملة ومشروعان لإنتاجاللحوم البيضاء وآخر لإنتاج أمهات الدواجن، وتطوير وابتكارمنتجاتالتمور.

ويعد تعزيز الطاقة الإنتاجية لمصنع أوكتال لإنتاج رقائق البولي إيثيلينتريفثالات من أهم المبادرات حيث ستعمل المبادرة على استغلالوتشغيل أصول شركة أوكتال إلى أقصى مستوياتها، وتعتبرشركة أوكتال أكبر منتج في العالم لرقائق وصفائح الولي إيثيلينتريفثالات في موقع واحد، كما تعتبر الشركة من رواد الموردينالعالميين لمواد التعبئة والتغليف البلاستيكية ذات الجودة العالية بحجمانتاج مليون طن من الرقائق والصفائح سنويا. في الوقت الحاليتشغل الشركة ٥٠ بالمائة فقط من طاقتها الإنتاجية بسبب محدوديةإمدادات الغاز، نحو ٧٤،٠٠٠ م٣ إضافي يوميا، وهي تتطلب نحو٥٠ الف م٣ إضافي يوميا لتحقيق أقصى مستويات إنتاجية للمصنع،والتي يؤمل أن ترتفع بحلول عام ٢٠٢٠ بما يقدر بحوالي ١٣,٩ مليون ريال. وسينتج عن تعزيز الطاقة الإنتاجية الكاملة للمصنعإيرادات اضافية بنحو ١٠٠ مليون ريال وتوفير ٥٠ الف وظيفة إضافيةمباشرة، كما سيسهم في تطوير المجتمعات المحلية وتعزيز برامجالمسؤولية الاجتماعية.

ومن المبادرات المهمة أيضا مشروع مصنع أغشية العزل المائيالحجري وتستهدف ضخ استثمارات في الصناعات التكميلية لصناعةالطبقات العازلة التي تستخدم عادة في الطرقات وذلك للاستفادة من زيادة الطلب على أغشية العزل المائي وخصوصا في مجالشبكات البناء. فعلى سبيل المثال، يستخدم هذا النوع من الاغشية العازلة في مجالات البناء والتعمير، والأسطح المقاومة للحرارة،وأغشية القنوات المبطنة، والمباني المقاومة لتسريب المياه عميقةالأساس، ونظام العوازل في جسور الموانئ، ولذلك يتوقع نموالاستهلاك العالمي لهذا المنتج من ١ مليار م

لتحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع الصناعات التحويلية، خلص المختبر إلى عدد من المشاريع وفرص الأعمال لتعزيز امكانيات القطاع